

تصريح صحفي:

دور المجتمع المدني حاسم في نجاح اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

يتمكن للتدابير والمساعدة التقنية المتعلقة بالأصول والاموال المنهوبة، مساعده لبي وتونس ومصر على إعادة البناء.

مراكش، 25 أكتوبر، 2011، صرح الائتلاف العالمي لتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في بداية اجتماع الأمم المتحدة المخصص للاتفاقية في مراكش، أن على الدول الـ 154 الأطراف في الاتفاقية والتي صادقت عليها أن تفي بالتزاماتها بإشراك المجتمع المدني في عملية تفعيل الاتفاقية. ويحتبر هذا الائتلاف ائتلاف عالمي يضم أكثر من 310 من منظمات المجتمع المدني.

وقالت السيدة سلاجيانا تاسيفا، رئيسة ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:
"بقية الثورة في ليبيا والانتخابات في تونس، لربما أصبحت الاتفاقية أكثر أهمية، وعقد الاجتماع في شمال أفريقيا أكثر من مناسبة"، كما أضافت أنه "وفي الوقت نفسه، فإن الأصول المهربة من قبل عائلات القذافي ومبارك وبن علي تظهر لماذا يجب أن تكون محاربة الفساد عابرة للحدود، وبتعهد عالمي".

وتقدم الاتفاقية مخططا للتدابير الوطنية لمكافحة الفساد، وأرضية للتعاون في مجال مكافحة غسل الأموال واستعادة الأصول والاموال التي تم الحصول عليها بصورة غير مشروعة - موارد حيوية لكل من ليبيا ومصر وغيرها من البلدان والتي خرجت من أنظمة النهب والاستبداد. يجب على المجتمع الدولي أن يرسل رسالة توضح أن النظام المالي الدولي لن يكون مباحا للإساءة من خلال غسل عائدات الفساد وأنه لن يكون هناك إفلت للفساسدين من العقاب.

دور المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة بموضوع شك

صرح كريس تيان بورتمان، وهو مستشار لمنظمة الشفافيه الدولية أن "الأحداث التي صاحبت الربيع العربي تظهر بشكل جلي بأن وجود نظام فعال لمكافحة الفساد يتطلب مشاركة المواطنين على جميع المستويات، وتتحمل الحكومات عواقب تجاهل المجتمع المدني وعلى مسؤوليتهم الخاصة. هذا هو السبب في دعوتنا للحكومات للالتزام بتعهداتها بإشراك المجتمع المدني في عملية استعراض ومراجعة الاتفاقية وتطبيقها، وهو دور كفله الاتفاقية نفسها".

القوس لورنس تيمفوي، مدير مركز اليبوبيل، في زامبيا، أشار إلى أنه "على الرغم من وجود بعض إشارات الوعود في عملية الاستعراض والمراجعة، فإن المشاركة الكاملة للمجتمع المدني لا تزال تحت التهديد مع افتتاح قمة مكافحة الفساد اليوم. هذه قضية ينبغي التصدي لها على الصعيد العالمي وعلى المستوى المحلي".

نشر التقارير عبر الانترنت هي الخطوة في الاتجاه الصحيح

إن عملية المراجعة بدأت بداية واحدة بالانتهاء من مراجعة ستة دول. مع ذلك، فإن التقارير تسلط الضوء على أوجه القصور في تطبيق الاتفاقية وتنبه إلى الحاجة لعملية مراجعة شاملة وشفافة وممولة تمويلا كافيا.

كانت هناك بعض الأخبار الجيدة لمنظمات المجتمع المدني قبل بدء المؤتمر، وذلك عندما قامت الأمم المتحدة بنشر ملخصات 13 تقرير من تقارير منظمات المجتمع المدني وتقارير النبذة العامة) المعداد من قبل ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ومنظمة الشفافية الدولية حول تقارير كل من الأرجنتين وبنغلادش والبرازيل وبلغاري والتشيلي وليتوانيا ومنغوليا والمغرب وغينيا الجديدة والبيرو وأوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفي تنام(. أما الأخبار السيئة هي أن عملية الاستعراض على المستوى الوطني في كثير من الأحيان تكون غامضة وغير منفتحة على مدخلات من منظمات المجتمع المدني.

إن الملخصات التنفيذية لهذه الاتفاقية وغيرها من وثائق الاتفاقية تتوفر على الرابط الإلكتروني التالي لموقع منظمة الأمم المتحدة:

<http://www.unodc.org/unodc/en/treaties/CAC/CAC-COSP-session4.html>

يمكن أن تتوفر أيضا على موقع ائتلاف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

<http://www.uncaccoalition.org/en/uncac-review/cso-review-reports.html>

###

منظمة الشفافية الدولية هي منظمة مجتمع مدني عالمية تقود مكافحة الفساد **ملحظة للمحررين:** إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) هي الإطار القانوني الدولي الشامل لمكافحة الفساد. وهي وثيقة ملزمة لـ 154 دولة حول معايير ومتطلبات الوقاية والكشف والتحقيق ومعالجة الفساد.

إن ائتلاف الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد الذي تم تأسيسه عام 2006، هو ائتلاف مكون من 300 منظمة مجتمع مدني في 60 دولة في العالم. هدف هذا الائتلاف هو نشر التوعية حول أهمية تصديق وتنفيذ والإشراف على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد. يمكن أن تجدوا معلومات إضافية على

الرابط التالي: <http://www.uncaccoalition.org>

لإجراء المقابلات وأي استفسارات أخرى، الرجاء الاتصال بـ:

جيسي جارسيا

منظمة الشفافية الدولية

البريد الإلكتروني: jgarcia@transparency.org

هاتف: +91 30 34 38 20 666